دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية على الحدود الجزائرية التونسية ١٩٥٨ – ١٩٦٠م

د. نبيل جابري
أستاذ مؤقت تاريخ الجزائر المعاصر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة العربي التبسي – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

لقد أخذت عملية التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية منعرجًا حاسمًا في الفترة ١٩٥٨-١٩٦٠م حيث استقبل جيش التحرير الوطني كميات كبيرة من الأسلحة، نتيجة نشاط جبهة التحرير الوطني في البحث عن أسواق بالخارج عن طريق عقد صفقات لشراء الأسلحة والذخيرة، وبهذا تعددت مصادر السلاح وتنوعت ممّا مكّن شبكات التهريب والإمداد من تكديس أعداد كبيرة من الأسلحة والذخيرة على الحدود الجزائرية التونسية، وأصبحت قاعدة تونس من أهم عناصر الدعم اللوجستي لجيش وجبهة التحرير الوطني، وقد كانت عملية تسليح الولايات الداخلية من أصعب المهام، ورغم ذلك تم نقل العديد من قطع السلاح والذخيرة انطلاقًا من المخازن الحدودية التونسية من أجل إيصالها إلى داخل التراب الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن المناطق الحدودية الشرقية لعبت دورًا كبيرًا في الثورة الجزائرية، فد كانت تمثل قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني ومتنفسًا حقيقيًا للثورة الجزائرية، وكذلك مجالاً حيويًا لتهريب السلاح انطلاقًا من مصر وليبيا مرورًا بتونس. وقد استمرت الجهة الجزائرية الشرقية في نشاطها في تهريب السلاح عبر الحدود التونسية، بفضل المساعدات الرسمية للحكومة التونسية التي استعملها الثوار كقاعدة عمليات لكافة القطر الجزائري. على الرغم من الجهود المبذولة لإمداد الثورة بالسلاح والذخيرة إلا أنها لم تحقق سوى شطر من الحاجة التي كان يتطلبها المجهود المسلح للثورة في الداخل نظرًا للمراقبة المستمرة على الحدود الجزائرية من طرف السلطات الفرنسية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٥ مارس ٢٠٢١
تاريخ قبـول النشـر: ٠٦ أبريل ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

التسليح؛ مصادر السلاح؛ شبكات التسليح؛ المخازن الحدودية؛ قوافل السلاح

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2021.231590

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

نبيل جابري. "التسليح خلال الثورة التحريرية الجزائرية على الحدود الجزائرية التونسية ١٩٥٨ – ١٩٦٠م".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الثاني والخمسون؛ يونيو ٢٠٢١. ص ١٢٦ – ١٣٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: nappavitch@yahoo.fr
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

مع ازدياد نشاط الثورة الجزائرية واتساع رقعتها الجغرافية داخل التراب الوطني وازدياد عدد المجاهدين زادت حاجتها للسلاح والذخيرة الذي يمثل وقود الثورة وضمان استمراريتها، حيث تعاطفت الكثير من الدول مع القضية الجزائرية، وسرعان ما تطورت مواقفها من الدعم الدبلوماسي إلى الدعم المادي، فبعد الدول العربية والإسلامية ظهرت تطورات إيجابية لصالح الثورة الجزائرية في المعسكر الشرقي المعادي للإمبريالية الغربية والاستعمار بفضل المساعي الحثيثة التي يقوم بها ممثلو جبهة التحرير الوطني في الخارج، وكانت تونس من أهم القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، حيث ساهمت في الدعم اللوجستي عن طريق إدخال الأسلحة وتخزينها والسماح بتمريرها عبر التراب التونسي نحو الحدود الجزائرية التي تتواجد بها مجموعة من مخازن السلاح، ليتم نقلها انطلاقا من هذه المخازن عن طريق قوافل التسليح إلى داخل التراب الجزائري. وتكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة مصادر الأسلحة خلال الثورة الجزائرية خصوصا خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٠م وطرق تنظيمها في قاعدة تونس، وكذا كيفية تخزينها وتمريرها إلى داخل التراب الجزائري عبر الحدود ثم توزيعها إلى المناطق الداخلية، ومن هنا يُطرح التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة شبكات التسليح في إمداد الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة عبر الحدود الجزائرية التونسية ١٩٥٨-١٩٦٠؟

أولاً: المصادر الخارجية للسلاح ١٩٥٨-١٩٦٠م

لقيت الجزائر دعمًا ماديًا من طرف عدد كبير من الدول العربية والأجنبية اختلفت مظاهره من دولة إلى أخرى، حيث تذكر التقارير الفرنسية أن التسليح من ديسمبر ١٩٥٧ إلى فيفري ١٩٥٨ كان كالآتي:

سلاح مسلم بتونس تمثل في: ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ بندقية إنجليزية ٣٠٣ وماس ٣٩، ٢٥٦ F.M (طبيعتها مجهولة)، ٣٨٠ رشاشا (منهم ٨٠ هوتكيس، ٦٠ ويكرز، ٣٠٠ مصرية)، ٣٠ مورطي منهم ١٢ عيار ١٢٠ ملم و١٨ عيار ٨١ ملم، ١٧٠ بازوكا، ١٢ رشاش عيار ١٢,٧، وبهذا يكون المجموع: ١٨٣٨٨ قطعة سلاح.[١]

أما السلاح الذي وصل إلى الجزائر عبر الحدود التونسية بلغ حوالي ٢٧٠٠ قطعة سلاح، والسلاح المسترجع من طرف القوات الفرنسية في القطاع القسنطيني بلغ ١٣٠٠ قطعة سلاح منها ٧٥ رشاشا M.G ٤٢، ١١ مورطي أو بازوكا، ٢٩ F.M (برن ٢٩/٢٤)، أما فيما يخص السلاح المدّخر للثوار فقد بلغ ١٤٠٠ قطعة سلاح، أي بمعدل ٦٠٠ قطعة سلاح للشهر، اعترضت القوات الفرنسية ما نسبته من ٤٠ إلى ٥٠% من العتاد، في حين أن السلاح المنتظر بتونس هو عبارة عن عتاد من المحتمل أن يتم نقله خلال مارس ١٩٥٨، وشمل ٥٠٠٠ قطعة سلاح منها ١٣٠ مورطي، ١٠٠ رشاش مضاد للطيران عيار ١٢,٧، ٧٥ رشاشًا روسيًا عيار ١٢,٧، ٥٠٠ مدفع مضاد للدبابات نوع بازوكا، آتية من سوريا ومصر، ١١٣٠٠٠٠٠ خرطوشة من كل الأنواع.[٢]

كان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر ١٩٥٨ أثرًا إيجابيًا على صعيد التسليح والتموين، فأصبحت بعض الدول الشقيقة تتعامل معها كهيئة شرعية وتبرم معها صفقات لشراء الأسلحة مثل مصر والعراق وسوريا والأردن، كما التحقت بقائمة الدول المتبرعة بالسلاح دول كبرى مثل الصين والاتحاد السوفياتي، ومن خلال هذا نجد أن الحكومة المؤقتة بالفعل قامت بتوفير الأسلحة غير أنها لم تصل إلى الداخل.[٣] في ١٩ ديسمبر ١٩٥٨ ذهبت البعثة التابعة للحكومة المؤقتة الجزائرية إلى الصين متكونة من محمود الشريف وزير التسليح والتموين العام، حيث قامت بالتحضير لمهمة للحصول على مساعدة مالية، عسكرية وتقنية، بالإضافة إلى تسليم عتاد ثقيل.[٤]

تقرر أثناء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ من فيفري إلى سبتمبر ١٩٥٨ ومن سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٥٩ توزيعًا جديدًا للمهام بإنشاء مصالح عديدة ومن بينها إنشاء مصلحة التسليح والتموين العام (Département d'Armement et du Ravitaillement général) خلفًا لمصلحة التسليح سابقا، ومهمة هذه المصلحة تتلخص في نقل وإيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية-التونسية والجزائرية-المغربية، وقد اهتمت هذه المصلحة بالحصول على السلاح والمعدات والمؤونة سواء عن طريق الشراء أو عن طريق الهبة ونقلها إلى الحدود الجزائرية الشرقية،[٥] وفي جانفي ١٩٦٠ أجرى تعديل على الحكومة المؤقتة ثم دمج وزارة التسليح والتموين ووزارة الاتصالات العامة في وزارة واحدة أصبحت تسمى بوزارة التسليح والمواصلات العامة تحت إشراف العقيد عبد الحفيظ بوصوف، وكان من الطبيعي أن تجمع هاتين التشكيلتين الحساستين والإستراتيجيتين في نفس الوقت داخل تنظيم واحد لتعملا في نطاق تشكيلة متكافئة، وخلال هذه الفترة تطورت القضية الجزائرية تطورا كبيرا، وعرف التسليح تطورا ملحوظا سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الوسائل والنشاطات.[٦]

خلال الثلاثي الأول من سنة ١٩٥٩ سخرّت جبهة التحرير الوطني نشاطًا كبيرًا بهدف البحث بصفة نهاية عن إعادة عقد الصفقات القديمة وعقد أخرى جديدة بهدف الحصول على مساعدات من الخارج لدعّم جيش التحرير الوطني بتونس والمغرب،[٧] وبهذا فقد استقبلت جبهة التحرير الوطني أسلحة وذخيرة وعتاد آت من مخزن في مصر متوجه نحو تونس، كما تم عقد العديد من صفقات شراء السلاح وعتاد الاتصال، بالإضافة إلى إرسال وفد إلى الصين الشيوعية في إطار مهمة عسكرية من طرف جيش التحرير الوطني.[٨] في هذا الإطار كانت أغلب الصفقات الهامة تم مناقشتها من طرف مصالح وزارة التسليح والتموين العام، وكانت إحداها قد عقدت في إسبانيا، والباقي تم مناقشتها في نفس الوقت في تشيكوسلوفاكيا والمغرب وفنلندا.[٩]

تعاطفت الكثير من الدول مع القضية الجزائرية، وسرعان ما تطورت مواقفها من الدعم الدبلوماسي إلى الدعم المادي، فبعد الدول العربية والإسلامية ظهرت تطورات إيجابية لصالح الثورة الجزائرية في المعسكر الشرقي المعادي للامبريالية الغربية والاستعمار بفضل المساعي الحثيثة التي يقوم بها ممثلو جبهة التحرير الوطني في الخارج، فبدأت مصانع بعض الدول مثل "تشيكوسلوفاكيا "تنتج أسلحة خاصة موجهة إلى الثورة في الجزائر دون علامة.[١٠]

لقد رتّب ممثلو جبهة التحرير الوطني لشراء الأسلحة والمعدات على نطاق واسع من البلدان الأخرى في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط بالإضافة إلى بعض الدول الموالية لفرنسا ظاهريا، وكثيرًا ما تجرى هذه العمليات من خلال مهربي الأسلحة، ولكن كثيرا منها يتم عقدها مع شركات غالبًا لأجل شحنها لشركات مشروعة في مصر أو ليبيا أو تونس أو المغرب، فعلى سبيل المثال موّنت شركة "ميتيمير"(Mittemeyer) في جمهورية ألمانيا الاتحادية أجهزة راديو وأسلحة ومعدات أخرى قيمتها ٦٠٠ مليون فرنكا فرنسيا في أفريل ١٩٥٩، كما قامت شركة هولندية برئاسة السيد "روي هارلم" بتقديم قرض لجبهة التحرير من عشرين مليون دولار لشراء المواد الغذائية والمتفجرات، كما أجريت عمليات شراء في فنلندا وغيرها من البلدان الغربية، ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن جبهة التحرير الوطني قامت بشراء أي كمية معتبرة من العتاد مباشرة من الولايات المتحدة على الرغم من أن الكثير من ما وجدته في أيدي جيش التحرير الوطني تم تصنيعه هناك.[١١]

تذكر التقارير الفرنسية أنّ ١٥٠٠ قطعة سلاح آتية من تونس دخلت إلى الجزائر في مارس ١٩٥٨، لتكون الحصيلة حوالي ٣٣٠٠ قطعة سلاح كأقل تقدير للسلاح الذي مرّ عبر الحدود التونسية الجزائرية خلال الثلاثي الأول من سنة ١٩٥٨، ثم توقف تهريب الثوار للسلاح منذ شهر ماي ١٩٥٨ عبر تونس وهذا لإعادة تنظيم البنية التحتية لتسليح الثوار، أي أن مركز الثقل يظهر تحرك النشاط نحو الجنوب (إنشاء مخازن في القيروان، بيشون، وأخيرا متلوي ومولارس).[١٢]

كانت كمية السلاح والألغام المستقبلة من السعودية في ماي وبداية جوان ١٩٥٩ كما يلي: ٥٠ مدفع SR أمريكي، ١٢ مورطي عيار ٦٠ أمريكي، ٢٠ رشاشا عيار ١٢,٧، العديد من FM-BAR أمريكي، مجموعة من الألغام AC أمريكية N.2، يبدو أن هذه الألغام هي التي تم إنزالها من الباخرة "أومالغورا" في ٠٨ ماي ١٩٥٩ابنغازي.[١٣] أما في لبنان فقد شُرعت مفاوضات في بيروت بداية أفريل ١٩٥٩، لعقد صفقة عتاد لصالح وزارة التسليح والتموين العام من طرف المسمى "كابويا"، حيث أن طبيعة هذا العتاد مجهولة، يبدو أنها إما بنغالور أو قذائف مورطي أو ألغام، وقد كلّف عميل من وزارة التسليح والتموين العام لدراسة هذه الصفقة.[١٤]

فيما يخص العتاد الآتي من المساعدة العراقية الممنوحة في منتصف فيفري ١٩٥٩ فإن ممثل جبهة التحرير الوطني صرّح في ١٤ مارس ١٩٥٩ استقباله العتاد، وكانت منطقة الاستقبال بالإسكندرية، وبتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٩ أكدّت التقارير الفرنسية أن جزء من سلاح المساعدة العراقية تم تسليمه إلى جبهة التحرير الوطني عبر المسالك الجوية، وزنها ١١٢ طنا متمثلة في: بنادق قارون GARANT، P.M، مورطي وذخيرة، وأخرى عبر المسالك البحرية متمثلة في: ١٠ مورطي، ١٤ بندقية، ١٥ صندوق متفجرات، ١٩ صندوق قنابل يدوية، ٠٣ مدافع D.C.A وثلاثة مدافع مضادة للدبابات.[١٥]

في ٢٠ أوت ١٩٥٩ أرسلت العراق شحنة من العتاد والذخيرة نحو ليبيا موجهة لجبهة التحرير الوطني وهي كالآتي: ١٠ F.M، ٢٠٠ بندقية حرب، ٢٠٠ خرطوشة، ٣٠ PNSTEN، ٥٠٠ قذيفة عيار ٠٣ إنش، حوالي ٣٨٠٠٠٠ خرطوشة، متفجرات TNT، فتيل نوع بيك فورد، ٥٠ جهاز إرسال واستقبال، وهذه الحمولة أرسلت بواسطة طائرات عسكرية عراقية، وقد يكون النقل بواسطة البواخر نحو ميناء مصري أو ليبي في حالة استحالة النقل عن طريق الجو.[١٦] أرسل العراق شحنتين عبر الخطوط الجوية، يبدو أنها ذخيرة نحو

بنغازي بتاريخ ٠٩ نوفمبر ١٩٥٩ متمثلة في ١٥٢ صندوقا، وفي يوم ٢١ نوفمبر تم إرسال ١٧٠ صندوقا.[١٧]

بتاريخ ١٤ فيفري ١٩٥٩ كانت وزارة التسليح والتموين العام تنتظر حمولات آتية من يوغسلافيا، تحوي على مدافع مورطي وقذائف.[١٨]

واصلت جبهة التحرير الوطني خلال شهر أوت ١٩٥٩ مجهوداتها التنظيمية بتونس، حيث تم استقبال عتاد مختلف بتونس، ومن ناحية أخرى هناك حمولات هامة منتظرة آتية من ليبيا، وتواصلت مناقشات لعقد صفقات أخرى.[١٩] بدأت جبهة التحرير الوطني في البحث عن أسواق يشتغل بها عناصر جبهة التحرير بالخارج أو عملاء الاتصال الذين يعملون في مكتب التسليح والتموين العام (شراء الأسلحة) أو بمكتب العلاقات والاتصال (شراء عتاد الراديو)، والمصادر الأساسية للتموين التي تتوفر عند جبهة التحرير الوطني تقع في البلدان الغربية (تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا)، وعلى الأرجح ألمانيا الغربية أين يعمل تجار الأسلحة المعروفين بـ(Beisukr) و(Otto Shlutter)، أما الأسلحة الانجليزية يمكن أن يكون مصدرها بلدان الشرق الأوسط، حيث يتم تهريب الأسلحة بواسطة بواخر إلى المغرب وليبيا ومصر أو سوريا.[٢٠]

في شهر نوفمبر ١٩٥٩ فإن جبهة التحرير الوطني أبرمت صفقة مع ألمانيا الفيدرالية، تهدف إلى شراء عتاد موجه إلى تحطيم الأسلاك الشائكة، تحتوي على: مواد مشابهة للنابالم، أجهزة (قاذفات نار) حوالي ١٤٠٠،[٢١] ومن جهة أخرى استطاعت جبهة التحرير الوطني كسب عتاد من صنع ألماني موجه للاستخدام في الانفجارات، إضافة إلى جهاز تفجير كهربائي (جديد) صنع "سكريفالد" ١٩٥٦ بألمانيا.[٢٢] في هذا الإطار أرسلت وزارة التسليح والتموين العام إلى ليبيا بعثات من ألمانيا الفدرالية متمثلة في عربات متوجهة نحو طرابلس متمثلة فيما يلي:

- عدد من الشاحنات (unimog) تم تفريغهم قبل ٠٨ نوفمبر ١٩٥٩.
- جرارات منتظرة خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر ١٩٥٩.
- شاحنتي مرسيدس دفع ازدواجي آتيتين مباشرة من ألمانيا الفيدرالية، ومن المفروض أن يتم تسليمهما في ١٠ ديسمبر ١٩٥٩ أو نهاية جانفي ١٩٦٠.[٢٣]

كما تم استقبال عتاد اتصال حوالي ٢٤ نوفمبر ١٩٥٩ بمخزن الاتصال بطرابلس يضم: ٥٠ جهاز إرسال واستقبال C.52 مع الملحقات اللازمة، ٠٣ أجهزة BC 601 وعتاد مختلف، وحمولات تكميلية، ومصدر كل هذا العتاد مجهول.[٢٤]

ترأس أحمد فرانسيس وزير المالية للحكومة المؤقتة يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٥٩ بجنيف ملتقى شارك فيه عميلين من جبهة التحرير الوطني بسويسرا وتاجري سلاح "رينفالدكور فيليوس" و"روي فرانز"، هذا الأخير عرض على جبهة التحرير الوطني نهاية أفريل ١٩٥٩ عرض لبيع سلاح وذخيرة، مقابل قرض بقيمة ٢٠ مليون دولارا لشراء مواد غذائية بالإضافة إلى بيع مادة "البارود".[٢٥]

أما في يوغسلافيا فهناك معلومة من مصدر موثوق – حسب التقرير الفرنسي- ترمي إلى وصول أسلحة وذخيرة،[٢٦] إلى الإسكندرية عن طريق باخرة يوغسلافية (سراييفو) بداية أكتوبر١٩٥٩، وتولى مجموعة من الجزائريين هذه المهمة وقاموا بتعبئة مجموعة من هذه الصناديق على متن شاحنات توجهت نحو ليبيا يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥٩، وأكد نفس التقرير أن ٠٦ شاحنات روسية محملة بالذخيرة غادرت القاهرة باتجاه الإسكندرية أين ستتوجه إلى ليبيا، هتين المعلومتين مرتبطتين بتحركات مجموعتي نقل بداية أكتوبر ١٩٥٩ متمثلة في ٠٦ عربات تابعة لوزارة التسليح والتموين العام، وتوجهت إحدى هتين المجموعتين يوم ١٠ أكتوبر من طرابلس نحو القاهرة في "عملية خاصة" ثم عادت إلى طرابلس يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٥٩، أما المجموعة الثانية فاتبعت نفس المسار لكن بفارق ٠٥ أيام منذ منتصف أكتوبر، وبقيت دوريات لشاحنات تابعة لوزارة التسليح والتموين العام بين طرابلس ومصر متواصلة.[٢٧]

ثبت في وقت لاحق أن التقديرات الإستخباراتية الفرنسية للقيمة التي يوليها المجاهدون الجزائريون لقواعد الدعم في تونس والمغرب تستند إلى تأسيس جيد، فبحلول عام ١٩٥٨ وصلت مرافق جيش التحرير الوطني اللوجستية في تونس والمغرب إلى حد كبير، حيث أن عدد الأسلحة وكميات الذخائر المخزنة في مستودعات جيش التحرير في مصر وليبيا وتونس والمغرب تختلف من وقت لآخر، ولكن مصادر الاستخبارات الفرنسية تمكنت من تقديم "لقطات فوتوغرافية" في نقاط مختلفة، فعلى سبيل المثال، في سبتمبر ١٩٥٩ كان من بين الأسلحة العسكرية التي يعتقد أنها في مستودعات جيش التحرير في مصر وليبيا وتونس والمغرب ما لا يقل عن ستة مدافع مضادة للطائرات عيار ٢٠ ملم، و٤١٠ رشاشات Breda، ورشاشات عيار ١٢,٧ ملم ثقيلة، و١٢٨٠ بندقية آلية، و٦١٠٠٠ بندقية عسكرية ومدافع رشاشة، بالإضافة إلى عدد غير معروف من

البنادق عديمة الارتداد ومدافع هاون ومدافع رشاشة عيار ٧,٦٢ ملم وقاذفات صواريخ مضادة للدبابات.[٢٨]

لقد وفّرت كل من مصر وليبيا قواعد تدريبية ومرافق لوجستية لجيش التحرير، حيث كان هناك مستودع هام من الأسلحة والذخائر في مرسى مطروح، ولكن مصر كانت أكثر أهمية وذلك لتوفير مرافق تدريب متخصصة.[٢٩]

تذكر التقارير الفرنسية أنه من الممكن صياغة فرضية بأن جبهة التحرير الوطني تقوم بتفريغ الأسلحة في العديد من المخازن في مصر بهدف إعادة تعبئتها بعتاد أو بهدف التحرر جزئيا من أي نوع من الضغط، فوجود مخازن أسلحة بمصر هي أداة ضغط على جبهة التحرير بناء على معلومات تم التحصل عليها بداية جانفي ١٩٥٩.[٣٠] في ١٠ مارس ١٩٥٩ منح العراق لجيش التحرير الوطني حمولة من الأسلحة متكونة من ٠٧ طائرات، ١٥ مدرعة، ١٠ دبابات حجم صغير من صنع بريطاني، لكن هذه الحمولة التي كانت من المفترض أن تنقل من ليبيا إلى تونس بداية مارس ١٩٥٩ بقت في العراق، وفي ١٤ مارس ١٩٥٩ تم وصول ١٢ مدفعا من الباخرة التشيكوسلوفاكية "جوليوس فوشيك"، من عيار ١٠٥ ملم ومن أصل ألماني، كما أفرغت ٧٥٠ طنا من سلع مختلفة مهداة من ألمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا للاجئين الجزائريين بتونس.[٣١] يضاف إلى كل هذا أن هناك طلبا للقنابل اليدوية بكل أنواعها وُجّه يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٥٩ للحكومة المصرية، هذا الطلب الذي يوحي بمستوى معين من الاستعجال، ويمكن أن يرمز إلى اقتراب وقت التحضير إلى عمليات جيش التحرير الوطني بتونس نهاية نوفمبر ١٩٥٩.[٣٢]

لم يتوقف إمداد مصر بالسلاح والذخيرة ففي الفترة ما بين ١٧ جوان إلى ١٦ أوت ١٩٥٩ قامت مصر بتسليم مندوب الحكومة الجزائرية شحنة وهي من المعونة الصينية للجزائر التي وصلت، وتم تخزينها بالمخازن الموجودة بمرسى مطروح يوم ١٥ جوان ١٩٥٩، وتم تسليمها بأكملها وبكل كمياتها لـــ"عرعار خميسي" يوم ١٧ جوان ليتم نقلها بالشاحنات إلى تونس، وهذه الشحنة متمثلة في ما يلي: ٢٠٠٠ بندقية رشاشة طومسون، ٤٠٠٠ بندقية كراينه ٧,٦٢ ملم، ٢٠٠٠٠ بندقية ٧,٦٢ ملم، ٢٠٠٠ بندقية ماران ٧,٦٢ ملم، ١٠٠٠ رشاش خفيف ٧,٦٢ م/ط، ٣٠٠ رشاش ثقيل ٧,٦٢ ملم، ٥٠ رشاش ثقيل ١٢,٧، ١٠٠٠ هاون ٦٠ ملم، ٢٠٠ هاون ٨١ ملم، ٤٠٠ مدفع ٧٥ ضد الدبابات، ١٠٠ مدفع ٧٥ ضد الدبابات، ١١٢٠٠٠٠طلقة ٧,٦٢ مم، ١٢٠٠٠٠طلقة للرشاش ٧,٦٢ ملم، ٤٠٠٠٠ طلقة ١٢,٧، ١٥٠٠٠ دانة هاون ٦٠ ملم، ٣٠٠٠٠ دانة هاون ٨١ ملم، ٤٠٠٠٠ دانة للمدفع ٧٥ ملم، ٤٠ جهاز إرسال لاسلكي.

تم تسليم الشحنة الثانية من مخازن سلاح الجيش المصري يوم ٢٦ جويلية ١٩٥٩إلى عرعار خميسي مندوب الحكومة الجزائرية، كما استلم يوم ١٠ أوت ١٩٥٩ متفجرات مصرية، وفي يوم ١٦ أوت ١٩٥٩ تم استلام دفعة ثانية من المتفجرات.[٣٣]

أما بالنسبة لليبيا فقد احتوت على مجموعة من أهم المرافق اللوجستية لجيش التحرير الوطني، وكانت الأنشطة اللوجستية لجيش التحرير الوطني في ليبيا مسيطر عليها من قبل قاعدة طرابلس وذلك تحت قيادة محمد الهادي عرعار الذي كان يقدم تقريرا لوزارة التسليح والتموين العام (MARG) بدلا من لجنة العمليات العسكرية، حيث كان لقاعدة طرابلس ميزانيتها الخاصة للموظفين ولشراء السيارات وقطع الغيار، وهذه القاعدة تتألف من مستودعات في بيسيدا (Pissida)، زورة (Zaoura)، أم القصب (Oum Ksob)، بالإضافة لعنصر النقل (نحو ثلاثين شاحنة)، ومرافق الصيانة في عدد من المزارع بالقرب من طرابلس، إن قاعدة بنغازي التابعة لقاعدة طرابلس هي في الحقيقة ليست أكثر من مجرد مركز عبور.[٣٤]

قامت جبهة التحرير الوطني في ليبيا بداية شهر جانفي ١٩٥٩ بتمرير ذخيرة حربية بواسطة شركة مصرية "سيسكو"، وذلك عن طريق عقد صفقة للمتفجرات بألمانيا الفيدرالية، ومن جهة أخرى سخرت سيارات من الصنف الثقيل موجهة للنقل بين مصر وليبيا وتونس، تحت إشراف فرقة كومندوس مكونة من ٥٠ مجموعات قامت بالمرور في ٠٧ مارس ١٩٥٩، ومن المرتقب وصول حمولة أخرى عبر الممر الجوي إلى بنغازي بتاريخ ٠٤ افريل ١٩٥٩، وتعتبر حمولة قليلة حيث أن طبيعتها ومصدرها مجهولين، وهذه الحمولة كانت منتظرة من مصالح وزارة التسليح والتموين العام.[٣٥]

ثانيًا: تنظيم شبكات التسليح في تونس[٣٦]

إن تحقيق السيادة الوطنية التونسية عام ١٩٥٦ والانسحاب اللاحق للقوات الفرنسية خلال عام ١٩٥٧ فتح الطريق أمام الدعم العلني للمجاهدين الجزائريين من قبل حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة، ولقد تم نقل مقر وفد جبهة التحرير الوطني من القاهرة إلى تونس، وبدأت عملية بناء نظام للقواعد التدريبية واللوجستية التابعة لجبهة التحرير الوطني والتي تسلّم الجيش التونسي الكثير منها، وفي نهاية المطاف وفّرت تونس ملاذا لحوالي ثلاثين ألفا من قوات جيش التحرير الوطني والعديد من المرافق اللوجستية والتدريبية.[٣٧]

وقد تم تشغيل المستودعات العامة الأربعة (في القيروان وبيشون والكاف وسوق الأربعاء) ومستودعات النقل الأربعة (في تونس وغارديماو والقصرين وقفصة) من قبل قاعدة تونس تحت إشراف وزارة التسليح والتموين العام (MARG)، أما المستودعات الخلفية (في غارديماو، وتاجروين، وفريانة، والرديف) فهي مسؤولية قادة الولايات، وقد كان للقرار الصادر في جويلية ١٩٥٨ بشأن مركزية مراقبة توزيع الأسلحة والذخائر للولاية التابعة لوزارة التسليح واللوازم العامة أثر عملي يتمثل في إعطاء وزارة التسليح والتموين العام مسؤولية مستودعات الولاية أيضا، حيث بعد ذلك الحين تستطيع مستودعات النقل العامة رفض طلبات الأسلحة والذخيرة التي لم توافق عليها وزارة التسليح والتموين العام، وتفاوتت مستويات المخزون في المستودعات من وقت لآخر وفقا لتسلم الأسلحة والمعدات من أنصار جبهة التحرير وقدرة جيش التحرير على نقل العتاد إلى الجزائر.[٣٨]

كما أن الحكومة التونسية رغم مواقفها في تقديم التسهيلات للنشاط العسكري، كانت تفرض رقابتها الشديدة على دخول الأسلحة وتنقل وحدات جيش التحرير الوطني، وكان جهازها الأمني يمكنها من التعرف بدقة على إمكانيات وقوة هيئة الأركان العامة لذا اتبعت سياسة الحذر من تزايد قوة جيش التحرير الوطني، وكان جهازها الأمني يمكّنها من التعرف بدقة على إمكانيات وقوة هيئة الأركان العامة خاصة مع تزايد قوة جيش التحرير المرابط بالحدود، واتخذت من بعض العناصر الموالية لها من الحكومة الجزائرية المؤقتة كأنصار لسياستها وفرض موافقتها، وهو ما كان يزيد من تذمر العسكريين تجاه السياسة البورقيبية وتدخلها في شؤون الجزائريين وعرقلة نشاطهم،[٣٩] حيث أوقفت السلطات التونسية مرور الأسلحة داخل أراضيها في شهر جوان ١٩٥٨، ووضعت يدها على قافلة تضم ٥٠٧٠ بندقية، و٢٠٣٧ بندقية رشاشة، و٢٠٣٧ مسدسا رشاشا، و٢٠ بازوكا، و٧٥ رشاشا، و٣٠ مدفع هاون ٨١ و١٠ ملايين خرطوشة، وكررت الشيء ذاته فيما بعد على مرحلتين، الأولى في ديسمبر ١٩٥٨، والثانية في فيفري وجوان ١٩٥٩، واشترطت الإعلان عن مستودعات الأسلحة والمعسكرات وعدد أفرادها وحصلت على ذلك، كما فعلت الشيء نفسه بصدد حق إعلامها بكل من يأخذ الأسلحة، والتخلي عن أي سلطة ذات طابع قنصلي، والإبلاغ عن أسماء كل المسؤولين السياسيين ووظائفهم.[٤٠]

وبحلول منتصف عام ١٩٥٨ أصبحت البنية التحتية لجبهة التحرير الوطني في تونس أكبر وأهم عنصر في نظام الدعم اللوجستي لجيش وجبهة التحرير الوطني، فالقاعدة التونسية التي كان يقودها القائد قاصي والمرتبطة مباشرة بوزارة التسليح والتموين العام لم تكن مسؤولة فقط عن تزويد قوات الجيش التحرير الوطني في تونس وشرقي الجزائر، ولكن لمختلف المنظمات المدنية التابعة لجبهة التحرير الوطني (الهلال الأحمر الجزائري، وإغاثة اللاجئين...)، لقد شملت القاعدة التونسية على تشكيلة واسعة من المرافق الإدارية واللوجستية، بما في ذلك المستودعات العامة للنقل، مراكز القيادة الخلفية والقواعد الخلفية للولايات ١، ٢، ٣، و٤ ووكالات إدارة شؤون الموظفين والعتاد، مصلحة المشرفين، التجنيد، والخدمات الطبية والمالية والاجتماعية، ومنظمة تربط بين ضباط الاتصال في مختلف الولايات.[٤١]

قُسمت تونس لأغراض إدارية إلى منطقة خلفية في شرق تونس وموقعين على الحدود الجزائرية، وهما المنطقة الشمالية والجنوبية يفصل بينهما طريق خط بين الكاف وتاجروين، وقدر ضباط المخابرات الفرنسية أنه حتى ١٥ ماي ١٩٥٩ كان هناك نحو ١٠٧٣٠ جنديًا من جيش التحرير الوطني في تونس، منهم ٥٠٠٤ جنديا مقاتلا على الحدود و٧٣٠٤ فردا عابرا و٥٠٠١ من موظفي الهياكل الأساسية.[٤٢] تعدد المصادر وتنوعها مكّن شبكات التهريب والإمداد من تكديس أطنان من الأسلحة والذخيرة على الحدود الشرقية والغربية، حتى أن العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى عندما انتقل إلى تونس في مارس ١٩٥٩، اندهش من كثرة كل هذه الأسلحة وتنوعها عند جيش الحدود فصرخ في وجوههم بحدة: "تملكون كل هذه الأسلحة وإخوانكم في الداخل يقاتلون بالهراوات".[٤٣] خلال النصف الأول من جوان ١٩٥٩، استقبل جيش التحرير الوطني شاحنات كبيرة و٥٠ مدافع ضد الدبابات آتية من طرابلس، هذا العتاد تم فحصه من طرف جبهة التحرير الوطني في ثكنة تونسية، ثم تم توجيهها إلى الحدود الجزائرية التونسية.[٤٤]

جاء في تقرير محمود الشريف لنشاط وزارة التموين والتسليح يوم ١١ جانفي ١٩٦٠، وصف مختصر لعملية نقل الأسلحة التي كانت تتم على متن بعض الشاحنات من الأراضي المصرية إلى الأراضي التونسية في ناحية "القيروان"، ومن هذه الأخيرة يتم نقلها مرة أخرى إلى قاعدة الإمداد والتموين في الحدود، ويلاحظ أن هذه العملية كانت تتم دون مراقبة لا من حيث العدد ولا من حيث التوزيع.[٤٥] كذلك تم إنشاء مصنع صغير

خاص بالمتفجرات في مدينة تونس في ناحية مرناق، وكان هذا المصنع قد بدأ فعلا في إنتاج بعض المتفجرات والبنقالور لكي يتمكن المجاهدون من عبوره إلى داخل الأراضي الجزائرية، ويؤكد التقرير أن نجاح الثورة في إنتاج البنقالور أصبح يغني جيش التحرير عن كل ما تقدمه إليه الحكومة المصرية من إعانة في هذا المجال.[٤٦]

في بداية أوت ١٩٥٩ تلقت جبهة التحرير الوطني أمرا من الحكومة التونسية بإخلاء قواعد تمغزة، قفصة، قلعة سنان، بالإضافة إلى المخازن الحدودية، بالخصوص بين تمغزة والساقية، وقاعدتين منهم قاعدة القصرين التي من المفترض أن تبقى على حالها، بها حوالي ٣٠ مخزنا ومخيما لجبهة التحرير الوطني الواقعة جنوب الكاف، وإلى غاية يوم ١٥ أوت ١٩٥٩ لم يتم إخلاء كل من قاعدة قفصة وقلعة سنان وتاجروين، لكن لا يبدو أن هناك تغيير في التنظيم السابق لتسليح الثوار حتى تتم عملية جرد أسلحة الوحدات والمخزونات، وهذا الجرد لا يزال العمل به إلى غاية منتصف أوت، ويبدو أن المخازن الحدودية الخاصة بالوحدات تم نقلها مع الوحدات نفسها.[٤٧]

تشير التقارير الفرنسية إلى أن هناك معلومات حول إعادة تنظيم الوحدات وبالخصوص في مجال نصيب السلاح، التجهيزات والمؤونة لبعض الوحدات، فالفرقة الثانية للكتيبة العاشرة استقبلت ٠٤ LARC، ٠٢ مورطي ٤٥ أنيرقا،٠٨ FM.BAR، ومجموعة من المقصات الحجم الكبير، قفازات مطاطية، مجموعة من حصص الطعام المعلبة (علبتين لـ ٠٤ أيام).[٤٨] تم تفريغ خمسة صناديق من القفازات المطاطية تزن ٥٠٠٠ كغ من الباخرة "آروم" وصلت إلى تونس العاصمة في ٣١ أكتوبر ١٩٥٩، وكانت هذه الصناديق متوجهة لشركة "النجاح" التي تعتبر المستقبل لأجهزة وعتاد موجه لجبهة التحرير الوطني والذي أتى عبر ترياست.[٤٩]

بناء على معلومات من سجناء مجموعة جراي الحبيب الذين تم الإمساك بهم من طرف التونسيين بعد ٣٠ أكتوبر ١٩٥٩ فإن مخزن جبهة التحرير بتونس ساند هذه المجموعة خلال مدة مكوثه في منطقة بئر الشيخ علي وبئر الرومان، وفيما يخص التجهيزات الخاصة لعمليات النقل فهناك أوامر جديدة موجهة بالخصوص لتجهيز شبكات التسليح، كما طلب قائد هيئة الأركان للشرق قبل ١٠ نوفمبر ١٩٥٩ تخبئة أغراض وذخيرة بين الحاجز الأمامي والحاجز الخلفي بهدف تحضير لعملية تمرير عبر خط موريس، وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٥٩ طلب قائد الولاية الأولى كل الإمكانيات لتجهيز المنطقة السادسة من الولاية الأولى بهدف تأمين تموين الممررين.[٥٠]

يذكر محمد حربي أنه من فيفري ١٩٦٠ إلى ماي ١٩٦١ تركت تونس قوافل الأسلحة تمر وسهلت عبور جيش التحرير الوطني عن طريق الجنوب، وفي ١٩ ديسمبر ١٩٦٠ وقّعت السلطات التونسية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفاقية تنص على أن كل سلعة أو تجهيز يخصان الحكومة المؤقتة أو جيش التحرير الوطني أو الهلال الأحمر الجزائري معفيان من الرسوم الجمركية.[٥١]

ثالثًا: مخازن الأسلحة بالحدودية التونسية-الجزائرية

خلال الثلاثي الأول ١٩٥٨ لم ينشئ جبهة التحرير الوطني مخازن سلاح هامة، بالرغم من توفر الأسلحة الموجودة في الشرق الأوسط، وواصلت جبهة التحرير الوطني بتونس التموين بالأسلحة حسب الطلب، حيث كان يستقبل السلاح المهرب بطريقة متقطعة عبر الطرقات، وكان مركز السلاح في تونس العاصمة ثم يوجه إلى مراكز العبور (سوق العربة، تاجروين، فريانة)، كان يوزع على الوحدات أيام قليلة قبل انطلاقهم نحو الجزائر.[٥٢] بدأ ظهور مخازن في بيشون والقيروان وبعد ذلك في متلوي ومولاراس، ويمكن أن يتوافق مع التنقل نحو الجنوب مركز الثقل في البنية التحتية لتسليح الثوار في تونس، وكان تهريب هذه الأسلحة إلى المخازن في تونس أو المغرب نحو المخازن الحدودية.[٥٣]

إن وتيرة تهريب هذه الأسلحة نحو المخازن بتونس أو بالمغرب، مخوّلة لقرارات مكتب التسليح والتموين العام أو لمكتب العلاقات والاتصالات، الذي يحوز على ممثل كفؤ بتونس والمغرب، وكانت هذه المخازن موضوعة تحت التصرف المباشر للولايات التابعة لها، فيما يخص نقل العتاد والمسائل المتعلقة بالجيش، وكانت المخازن الرئيسية على الحدود التونسية الجزائرية كالآتي:[٥٤]

- غارديماو (القاعدة الشرقية الولاية الثانية والثالثة) وهذا المخزن يتكون من:

مصنع للألبسة العسكرية لـ ١٠ موظفين، ورشة حفظ وتخزين المتفجرات، مخزن بنقالور، مخزن سلاح (FG.GARANT 300، FG. MOUSER ١٠٠٠، ٨٠ سلاح أتوماتيكي، P.M٣٠٠، بازوكا)، ذخيرة جند خاصة بمشاة الألغام، ذخيرة خاصة D.C.A، مصلحة مالية، عيادة.

- تاجروين (الولاية الأولى والثانية والرابعة والسادسة) "القاعدة رقم ٠١" للولاية الأولى، وفي هذا المخزن يوجد تموين لباس، جزء من هذا اللباس تم نقله في فيفري إلى تالة.[٥٥]
- ربيبة: هذا المخزن تحت تصرف مصلحة إدارة الجيش
- قلعة سنان، (الولاية الأولى والرابعة)، وهذا المخزن يحتوي على: ورشة صناعة الألغام، مخزون من الألغام ANT.K7 ٦٠٠ (F.G)، ذخيرة وصناديق قنابل يدوية عددهم مجهول، ذخيرة للمشاة، مخزون تموين ولباس، إن مخزن عين عناق مرتبط بمخزن قلعة سنان أين تكمن ورشة تصليح للأسلحة.
- هنشير الرومي (الولاية الأولى)، وهذا المخزن يحتوي على: ٢٠ سلاح أوتوماتيكي، مجموعة من F.G. منهم ١٥ موزير، عدد من البازوكا وذخيرة، حيث تم توظيف هذا المخزن بداية فيفري ١٩٥٩ لتجهيز عناصر المنطقة الرابعة والخامسة للولاية الأولى.
- تالة: (الولاية الأولى المنطقة الخامسة القاعدة رقم ٠٣ من الولاية الأولى)، وهذا المخزن يحتوي على ١٣٠ سلاحا أتوماتيكيا، مجموعة من المورطي والبنغالور، و٠٨ بازوكا تقريبا، ومخزون هام من الألغام ATM.K7.
- القصرين: (الولاية الأولى)، هذا المخزن الخاص بالتموين يبدو أن لديه ملحق بتلابت وملحق آخر في بئر بوحاية.
- قفصة (الولاية الأولى، الرابعة)، هذا المخزن الخاص بالتموين لديه ملحق بالرديف وآخر بتوزر.[٥٦]

كانت ثلاثة معطيات تميز الوضع على الحدود بداية من عام ١٩٥٧، فبالإضافة إلى تضخم عدد القوات وتركزها وتحسن التسليح ووجود قيادة جيدة نوعا ما، فقد أصبح في حوزة جيش التحرير الوطني رشاشات مضادة للطائرات، ومدافع بازوكا، وهاون ٨١ و٦٠ و٤٥ ومدافع غير مرتدة، وكان التجهيز بأسلحة ذات طاقة نارية عالية يخاطر بأن يبقى من دون نفع إذا لم تحض القتال وحده أو عدة وحدات تعمل في وقت واحد وتحت قيادة واحدة.[٥٧]

وقد تسببت الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر في مستودعات جيش التحرير الوطني الواقع خارج الجزائر في بعض التكهنات بين ضباط المخابرات الفرنسية فيما يتعلق بقصد جيش التحرير، وأسفرت إحدى التوقعات أن جيش التحرير كان يستعد لتسليح المتطوعين من الدول العربية والإفريقية الأخرى، وهو احتمال مثير للقلق بالنسبة للسلطات الفرنسية، فيما دلّ توقع آخر أن جيش التحرير كان يبيع الأسلحة من أجل تحقيق الربح وذلك لمجموعات متمردة أخرى (في غينيا على سبيل المثال)، أو إن جيش التحرير كان يقوم بتخزين الأسلحة كأداة لاستخدامها في المفاوضات مع الفرنسيين أو من اجل تقديمه للجيش الوطني الجزائري بعد تحقيق الاستقلال (ربما كلاهما كان صحيحا) أو أن جيش التحرير كان يهدف إلى دعم التمرد في تونس والمغرب.[٥٨]

وفي ٠١ نوفمبر ١٩٥٩ قدّر ضباط المخابرات الفرنسية أن جيش التحرير الوطني كان يمتلك نحو ٧٤٠٠٠ قطعة سلاح عسكري و١٢٠ مليون طلقة من مختلف أنواع الذخائر خارج الجزائر، كان هناك ٦٠٠٠٠ سلاح فردي من بين ٧٤٠٠٠ سلاح وحوالي ٣٠٠٠ طاقم أسلحة في المستودعات وحوالي ١٠٠٠٠ فرد، و١٠٠٠ طاقم أسلحة في أيدي قوات الجيش الوطني المتمركزة خارج الجزائر، وشمل المجموع في ٠١ نوفمبر ١٩٥٩ نحو ٢١٠٠٠ بندقية وبنادق قصيرة، و٤٠٠١ بندقية آلية ومدافع رشاشة، و٧٥ مليون طلقة ذخيرة في مستودع جيش التحرير في مرسى مطروح في مصر، و١٨٠٠٠ بندقية وبندقية قصيرة، و٦٠٠ بندقية آلية، و٠٦ إلى ١٤ مليون طلقة ذخيرة، وعدد غير معروف من مدافع الهاون والمدافع الرشاشة في مستودعات في ليبيا (في بيسيدا، الزور، وأم القصب)، إضافة إلى ما لا يقل عن ٩٥٠٠ بندقية وبنادق آلية، وعدة مئات من الرشاشات، وبنادق عيار ٥٧ ملم عديمة الارتداد، و١٥ مدفع مضاد للطائرات عيار ٢٠ ملم، و٤٠ مليون خرطوشة، وكمية غير معروفة من ذخائر الهاون في مستودعات في تونس (القيروان والكاف وغارديماو وبيشون، وسوق العرب).[٥٩]

إن الثوار الجزائريون بمنطقة غارديماو قد استلموا مدرعات مثل الهالف تاك (نصف مجنزرة) الذين يستعملونهم للتدريب حاليا، و٠٣ أو ٠٤ طائرات قد تكون تحت تصرفهم بنفس المنطقة، كما تم وضع ملصقات لصالح جيش التحرير الوطني للمجاهدين على المدرعات يتم طباعتهم بتونس وسيتم توزيعها لاحقا.[٦٠]

رابعًا: توزيع السلاح في الداخل

كانت عملية تسليح الولايات الداخلية عبر الحدود الشرقية من أعقد المشاكل وأصعب المهام، وقد تحملت الولاية الأولى أعباءها بصفة مباشرة بحكم أن هذه المنطقة لها اتصال طبيعي عبر تضاريسها المتنوعة بالحدود التونسية، وهذا ما مكّن قوافل السلاح من نقل المئات من قطع السلاح والذخيرة، وتوظيف هذه التضاريس لإيصال هذه الأسلحة إلى الداخل،

وكان لابدّ من البحث عن استراتيجية دقيقة من أجل تمويل الولاية الثانية والثالثة والرابعة بكل ما تحتاج من أسلحة حتى تتواصل الثورة بها ولتصمد في وجه العدو الفرنسي، [٦١] إلا أنه برزت مشكلتين حول التسليح بالداخل وهما: الانخفاض المتدرج لتجنيد الثوار العاديين، بالإضافة إلى توصيل العتاد خاصة الذخيرة والدواء. [٦٢]

يشير المجاهد الحسناوي قسطل أنه كان في مهمة نقل أسلحة من الحدود التونسية إلى الأوراس في بداية سنة ١٩٥٩، وكان ضمن كتيبة بها ١٢٠ مجاهدا بقيادة سعد قسطل ، وكان كل مجاهد يحمل معه بندقيتين وبدلة عسكرية ومؤونة، حيث كانت وجهتهم إلى جبل الشمرّة بباتنة بالقرب من سبخة عين مليلة، أين انتقلوا إلى جبل بوطالب بالقرب من حمام السخنة، وشاركوا في معركة ضد فرقة من الجيش الفرنسي. التقوا به صدفة، وغنموا ٢٥ قطعة سلاح (ماس ٥٦، فيزيقارا آميركان،...)، وأخيرا التقوا بقائد الولاية الأولى الحاج الأخضر (عبيد الأخضر)، وتم منحه جميع قطع الأسلحة تقريبا، ولم يبق للكتيبة سوى ١٠ بنادق حربية فقط، وكان هذا نتيجة النقص الفادح للأسلحة والذخيرة في هذه الفترة، حيث بقي لكل مجموعة من المجاهدين سلاح واحد وبضع قنابل يدوية فقط لاستخدامها للدفاع في حالة هجوم الجيش الفرنسي. [٦٣]

انطلاقًا من تونس فإن جبهة التحرير الوطني تموّن بالذخيرة الولايات الشرقية عن طريق بضع قافلات تسليح الذين استطاعوا تجاوز الحاجز جنوب نقرين [٦٤] بواسطة عدد قليل من العناصر مكلفين بالنقل، حيث أن التموين بالأسلحة كان ضعيفا، وارتفع إلى أقصى حدوده في فيفري ١٩٥٩ ثم انخفض في مارس إثر إنشاء حواجز جديدة جنوب نقرين.

في فيفري ١٩٥٩ تمكّن جيش التحرير الوطني من إدخال أسلحة للجزائر من ٣٥٠ إلى ٤٠٠ قطعة سلاح، وبناء على ذلك فإن إمكانية تسليح الثوار بالداخل منذ ٠١ ماي ١٩٥٨ بدأ في الانخفاض كل شهر بـ ٢٠٠ إلى ٥٠٠ قطعة سلاح ثم ارتفع في فيفري ١٩٥٩ بحوالي ٥٠ قطعة سلاح، لكن في مارس انخفاض بـ ٥١٠ قطعة سلاح. [٦٥] تشير التقارير الفرنسية إلى أن إمكانيات التسليح والذخيرة لجيش التحرير الوطني انطلاقا من القواعد الخارجية قد كان ضعيفًا في جانفي 1959 وارتفع خلال فيفري ثم انخفض في مارس من نفس السنة، لكن تيار التموين بالغرب كان مختلفا عن الشرق، وكان التموين بالأخص في الغرب مستمرًا بكميات منتظمة على عكس ذلك بالشرق فالتموين شهد أقصى حدوده في فيفري ١٩٥٩. [٦٦]

في يوم ١٠ مارس ١٩٥٩ قام الثوار بمحاولة عبور، حيث أن المقصّات القاطعة التي استعملت من طرف الثوار خلال محاولة عبورهم هي من أصل إنجليزي حاملين لعلامة "شفيلد بيرمينغهام" (Birmingham Sheffield)، [٦٧] كما استلم جيش التحرير في ١٩ مارس ١٩٥٨ عددا من المقصات بلغ عددهم ١٠٠ مقصا من الحجم الكبير وتم تقسيمهم كالآتي: ٤٠ للولاية الأولى، ٢٠ للولاية الثانية، ١٠ للولاية الثالثة، ٣٠ للقاعدة الشرقية. [٦٨]

كانت للولاية الأولى علاقات بالولايات المجاورة، الثانية والثالثة والرابعة وتتمثل هذه العلاقات في الوفود المتعلقة بالبريد والمواصلات وكذلك دوريات السلاح، وهي الأهم حيث كثيرا ما كانت دوريات الأسلحة التي تنطلق من الولاية الثانية والرابعة، تمر بالولاية الأولى لتتجه إلى الحدود التونسية سالكة عدة مناطق. [٦٩] إن وفرة السلاح-نسبيًا- بالمراكز الحدودية لا تعني بالضرورة وفرة مماثلة بالمجاهدين بالجبال، أي أنه شكّل مشكلا إضافيا لا يقل أهمية عن نقل السلاح إلى جنود الولايات الثالثة والرابعة، والثانية بدرجة أقل علما أن للولايتين الأولى والخامسة مناطق حدودية واسعة وحصيلة تمكنها من إمداد نفسها بنفسها مباشرة، على عكس المناطق الداخلية. [٧٠]

قبل انطلاق قوافل التسليح بتونس لتعبر تراب القاعدة الشرقية كانت الولايات المعنية بشحنة الأسلحة على علم مسبق بكمية السلاح التي يسلمها قائد كتيبة العبور إلى الولاية المعنية، وذلك بعد حصولها على رخصة عبور تحمل اسم قائد الكتيبة ونوابه والمهمة الموّكلة له، وعند تسليم السلاح توقع الولاية التي تأخذ السلاح وتسجل ملاحظاتها حول الأسلحة الموجودة بالقائمة، وإذا كان هنالك نقص في الأسلحة أو الذخيرة تسجل ملاحظات، وتبلغ إلى مركز القيادة التي انطلقت منها قافلة السلاح، وكان قائد كتيبة السلاح يزوّد بمبلغ من المال يستعمله عند الضرورة لأجل تأمين الأكل أو اللباس للمرافقين لقافلة السلاح التي غالبا ما تشكل من قائد ودليل عسكري، ومسيرين تابعين لكل منطقة تمر بها الكتيبة وغالبا ما تُلزم الكتيبة بتعليمات صارمة، وهي عدم التدخل في شؤون أي ولاية تمر عبر ترابها وعدم الاشتباك مع العدو إلا عند الضرورة، وكان الاتصال بين قوافل السلاح والمناطق التي تعبرها تمر عن طريق جهاز لاسلكي. [٧١]

لقد عبرت الحدود الشرقية للجزائر عدة قوافل للسلاح وقد تعرضت هذه القوافل لعدة مخاطر وصعوبات عبر الممرات المكشوفة، فقد أنشأ العدو الفرنسي لاعتراضها ومطاردتها بهدف القضاء عليها ٦٠ فرق من رجال المظلات مزودة بطائرات

الهيلكوبتر لمراقبة المناطق الاستراتيجية.[٧٢] ومن حين لآخر، تمكنت قوات الجيش الوطني في الجزائر من الاستيلاء على المركبات المدنية واستخدامها، ولكن معظم الحركات التكتيكية واللوجستية داخل الجزائر قد أجريت سيرا على الأقدام أو عن طريق الحيوانات مثل الإبل والخيول والبغال، وكان كل من النقل عن طريق الإنسان والحيوان محدود النطاق وغير فعال جدا، وكقاعدة عامة حدثت هذه التحركات عن طريق تسلل مجموعات صغيرة بدلا من القوافل الكبيرة والتي يمكن ملاحظتها ومهاجمتها من قبل الطائرات الفرنسية المتيقظة، وكان الأثر العملي لانعدام أي نقل ثقيل هو الحد من التنقل التكتيكي لقوات المتمردين والأسلحة القابلة للنقل بسهولة والتي لا تستهلك كميات هائلة من الذخيرة، وكنتيجة لذلك جح جيش التحرير في نقل هذه الأسلحة.[٧٣]

خلال شهر أوت ١٩٥٩ كان التموين الداخلي بمستويات ضعيفة، حيث تم إدخال ٥٠ سلاح عبر الحاجز حيث أن الانطلاقة كانت من قاعدة بودنيب للقافلة الأولى، التي تم التعرض لها من قبل قوات الأمن خلال نهاية الشهر.[٧٤] تفيد التقارير الفرنسية أن العتاد الداخل من الذخيرة والأسلحة انخفض في أوت ١٩٥٩، حيث تمكن جيش التحرير الوطني انطلاقًا من تونس بنقل حوالي ٣٠ قطعة سلاح و١٢٠٠٠ خرطوشة إلى الداخل.[٧٥] قام جيش التحرير الوطني بمحاولات مرور إلى داخل التراب الجزائري خاصة بعد تشكيل هيئة الأركان، ويؤكد ذلك تقرير بعثة التحقيق الفرنسية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة، فقبل عام ١٩٦٠، كان السياج المكهرب والعوائق السطحية تكفي الخصم آنذاك، الذي كان يحاول القيام باجتيازات معزولة أو بمجموعات صغيرة، لكن بدء بخريف ١٩٦٠، وبفضل الوسائل التي بدأ يستخدمها العدو، أصبحت أساليب الكشف تبدو أقل دقة، فالهجمات ضد المركبات المكلفة بالرقابة والتدخل أصبحت تخاض بمعدات أقوى وغدت أكثر فعالية.[٧٦] إن تخزين الأسلحة الأوتوماتيكية بالداخل أصبح معتادا بسبب الندرة في الذخيرة، في ما يخص التموين بالقنابل اليدوية، ويبدو أن استرجاعها من القوات الفرنسية أصبح مصدر ضروري للثوار.[٧٧]

تطور جيش التحرير الوطني ببطء من جيش غير نظامي ليصبح جيشا كلاسيكيا، كان يتألف من ٣٢٠٠٠ رجلا، ٠٨ آلاف منهم في مراكش، و١٥٠٠٠ في تونس، وأصبح تحت تصرفه كل المصالح: المعتمدية العسكرية، الهندسة، الأمن العسكري، الإشارة، مركز العبور والتدريب، مرآب السيارات، المفوضية السياسية وغيرها، وكانت الرقابة البحرية الفرنسية تحول دون تزود جيش التحرير عند الحدود المراكشية بالأسلحة الثقيلة، لذا كانت الوحدات المتمركزة عند الحدود التونسية موضع عناية خاصة من جانب هيئة الأركان، وأصبح الجيش يضم عند الحدود التونسية ٢٣ جحفلا bataillon، وخمس كتائب مساندة، بتسليح ثقيل ومدافع غير مرتدة، وأربعة أفواج مدفعية هاون ١٠٦ ملم.[٧٨]

خَاتِمَةٌ

نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لعبت مجموعة من الدول العربية مثل العراق وسوريا والأجنبية مثل الاتحاد السوفياتي والصين أدوارا مهمة في تسهيل عمليات إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح وتنظيم شبكات التسليح والتموين في الخارج، كما كان لمصر وليبيا وتونس دور كبير في استقبال وتخزين الأسلحة، وكذلك تسهيل عمليات تنظيم حركة سير قوافل الإمداد البرية نحو التراب الجزائري.
- لعبت المناطق الحدودية الشرقية دورًا كبيرًا في الثورة الجزائرية، فقد كانت تمثل قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني ومتنفسًا حقيقيًا للثورة الجزائرية، وكذلك مجالاً حيويًا لتهريب السلاح انطلاقًا من مصر وليبيا مرورًا بتونس.
- ساهمت مصلحة التسليح والتموين العام بالحكومة الجزائرية المؤقتة والتي تحولت بعد ذلك إلى مصلحة التسليح والمواصلات العامة في تنظيم ونقل وإيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية.
- استمرت الجهة الجزائرية الشرقية في نشاطها في تهريب السلاح عبر الحدود التونسية، بفضل المساعدات الرسمية للحكومة التونسية التي استعملها الثوار كقاعدة عمليات لكافة القطر الجزائري، وأيضًا بفضل عمليات التنظيم المطبقة من طرف مسؤولي التسليح بتونس، وكانت المناطق الحدودية هي الأكثر استفادة مقارنة بالمناطق الداخلية.
- كانت عملية تسليح الولايات الداخلية عبر الحدود الشرقية من أعقد المشاكل وأصعب المهام، بحكم أن هذه المنطقة لها اتصال طبيعي عبر تضاريسها المتنوعة بالحدود التونسية، وهذا ما مكّن قوافل السلاح من نقل

المئات من قطع السلاح والذخيرة، وتوظيف هذه التضاريس لإيصال هذه الأسلحة إلى الداخل.

- على الرغم من الجهود المبذولة لإمداد الثورة بالسلاح والذخيرة إلا أنها لم تحقق سوى شطر من الحاجة التي كان يتطلبها المجهود المسلح للثورة في الداخل نظرًا للمراقبة المستمرة على الحدود الجزائرية من طرف السلطات الفرنسية.

الملاحق:

ملحق رقم (١)

خريطة توضح أهم طرق شبكات تهريب الأسلحة في تونس لفائدة الثورة الجزائرية

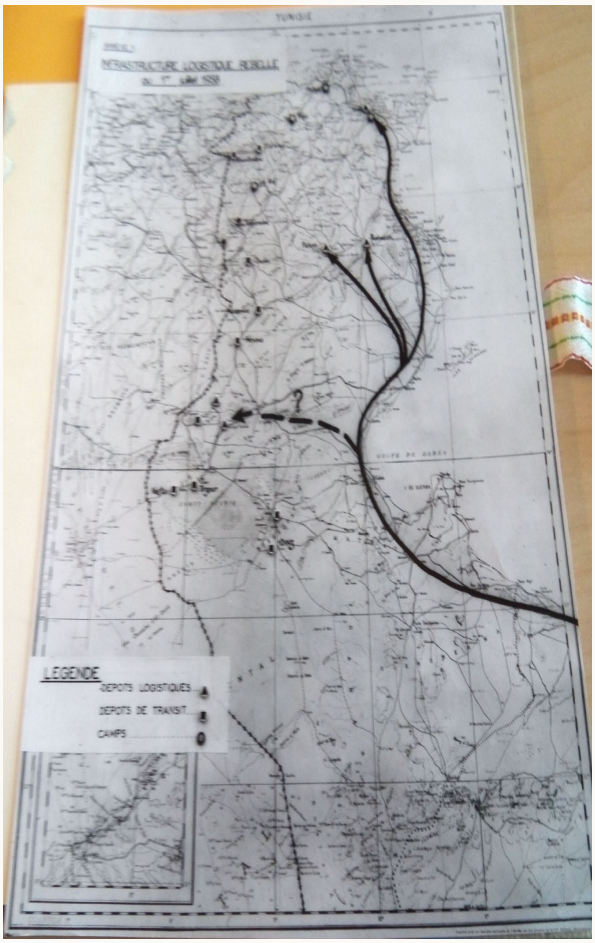

Source: Archives de vencenne, D01, 1H 1689, Logistique rebelle décembre 1957 -1958.

ملحق رقم (٢)

وثيقة أرشيفية توضح مسالك التهريب جنوب نقرين بعد إنجاز الاسلاك الشائكة

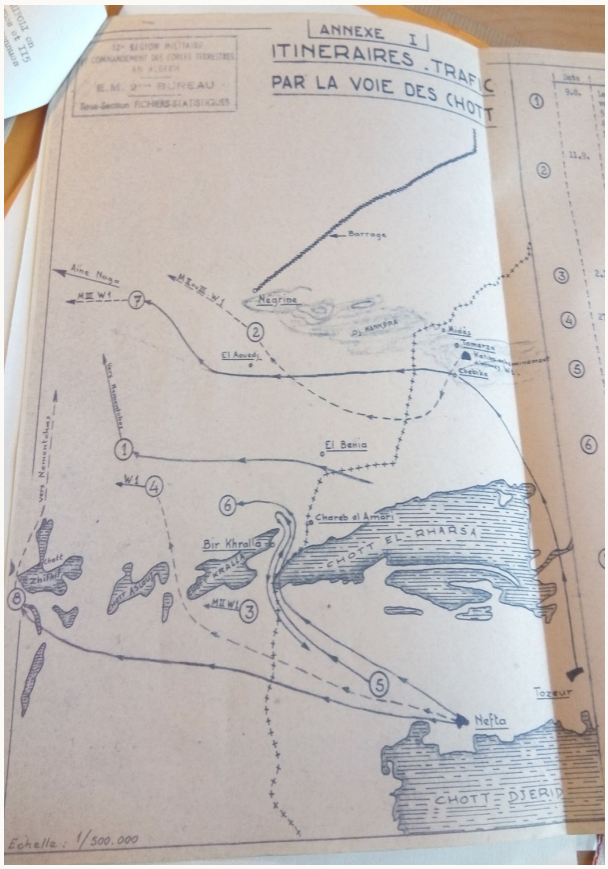

Source: Archives de vencenne, D01, 1H 1689, Logistique rebelle décembre 1957 -1958.

الاحالات المرجعية:

(1) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(2) Ibid.
(٣) سهام ميلودي، **علاقة الحكومة المرقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر ١٩٥٨-مارس ١٩٦٢)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، جامعة وهران، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ١٦-١٧.
(4) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(٥) عبد الرحمان عمراني، **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية**، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر ١٩٥٤، ص ٩٩.
(٦) بوبكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوريع، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢٠٥.
(7) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(8) Ibid.
(9) Ibid.
(١٠) مسعود عثماني، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٣٥٦.
(11) The First Helicopter War Logistics and Mobility in Algeria 1954-1962, Westport Connecticut, London, 1999, p ١٧٠.
(12) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(13) Ibid.
(14) Ibid.
(15) Ibid.
(16) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(17) Ibid.
(18)Ibid.
(19) Ibid.
(20) Ibid.
(21) حسب التقرير الفرنسي فإنه يبدو أنه صابون ألمنيوم يشبه النابالم ومادة تسهل تحويل هذا الصابون إلى سائل.
(22) Ibid.
(23) Ibid.
(24) Ibid.
(25)Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(26) حسب التقرير الفرنسي فإن هذه الأسلحة عبارة عن أسلحة خفيفة، وبعض المورطي عيار صغير.P.M
(27)Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(28) Charles R. Shrader, The First Helicopter War Logistics and Mobility in Algeria 1954-1962, Westport Connecticut, London, 1999, p 172.
(29) Ibid. p 174.
(30)Archive Vincenne, 1H 1689, (d.٠5), logistique rebelle 1959-1961.
(31) Archive Vincennes, 1 H 1578 , (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).
(32) Archive Vincenne, 1H 1689, (d.٠5), logistique rebelle 1959-1961.
(٣٣) فتحي الديب، عبد **الناصر والثورة الجزائرية**، ط٠١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٤٣.
(34)Charles R. Shrader, op.cit, p 174.
(35) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(٣٦) انظر: الملحق رقم (٠١).
(37) Charles R. Shrader, op.cit, p 174.
(38) Ibid, p 176.
(٣٩) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج٠2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٧٢-٧٣.
(٤٠) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، ط ٠١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص ١٧٨-١٧٩.
(41) Charles R. Shrader, op.cit, p .175.
(42) Ibid, p 176.
(٤٣) مسعود عثماني، المرجع السابق، ص ٣٥٦.
(44) Archive Vincennes, 1 H ١٥٧٨, (d.٢), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).
(٤٥) محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، ج٠١، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٨٣.
(٤٦) المرجع نفسه، ص ٨٤.
(47) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(48) Ibid.
(49) Ibid.
(50) Ibid.
(٥١) محمد حربي، المصدر السابق، ص ٢٢١.
(52) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(53) Ibid.
(54) Ibid.
(٥٥) حسب التقرير الفرنسي فإن المخزن عبارة عن وقود تابع للقواعد الأولى والثانية الثالثة للولاية الأولى موجود بتاجروين بالإضافة إلى مخزن سلاح وورشة صناعة الألغام والبنغالور.
(56) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.
(٥٧) محمد حربي، المصدر السابق، ص ١٩٠.
(58) Charles R. Shrader, op.cit, p ١٧٤.
(59) Ibid, p 172.

(60) Archive Vincennes, 1H 1578 , (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

(٦١) بوبكر حفظ الله، **التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي**، ط١، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٢٥١.

(62) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

(٦٣) شهادة المجاهد قسطل الحسناوي، بتاريخ ٢٠١٧/٠٣/٠٦ بمنزله العائلي الكائن بحي البساتين تبسة.

(٦٤) انظر: الملحق رقم (٠٢).

(65) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

(66) Ibid.

(67) Archive Vincennes, 1H ١٥٧٨, (d.2), pénurie des armes, des munitions et du ravitaillement des rebelles (1958-1961).

(68) Ibid.

(٦٩) بوبكر حفظ الله، **التطورات العسكرية**...، المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(٧٠) محمد عباس، **نصر بلا ثمن "الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢"**، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ت، ص ٣٥٤.

(٧١) طاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية" قلب الثورة النابض"**، ط١، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠١، ص ١٠٠-١٠٥.

(٧٢) عبد الحميد عوادي، **الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود -في الثورة التحريرية**، جمعية ٢٦ أفريل ١٩٥٨ لتخليد مآثر الثورة، سوق أهراس، الجزائر، د.ت، ص ٨٣، ٨٤.

(73) Charles R. Shrader, op.cit, p 189 - 190.

(74) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

(75) Ibid.

(٧٦) محمد حربي، المصدر السابق، ص ٢١٩.

(77) Archive Vincenne, 1H 1689, D 05, logistique rebelle 1959-1961.

(٧٨) محمد حربي، المصدر السابق، ص ٢١٩.